

Distr.: Limited
6 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي
المفتوح العضوية المعني بجمع الفساد
الاجتماع العاشر
فيينا، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير إضافة

ثالثاً - تنفيذ قرار المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"
وقراره ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، وتنفيذ
التوصيات التي اتفق عليها الفريق العامل في اجتماعه المعقود
في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

عرض شفوي محدث عن حالة تنفيذ قراري المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧

- ١ - عرضت الرئيسة البند المتعلق بتنفيذ قرار المؤتمر ٥/٧، المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"، وقراره ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، ودعت المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم وتعليقاتهم في أعقاب عرض الأمانة الاستهلاكي.
- ٢ - وقدمت الأمانة عرضاً شفويّاً محدثاً عن تنفيذ القرارين ٥/٧ و ٦/٧، ركّزت فيه على تبادل المعلومات وما أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أدوات معرفية جديدة وما اتخذته الدول الأطراف من مبادرات وطنية وإقليمية وعالمية بدعم من المكتب.
- ٣ - وأوضحت الأمانة أنه، في إطار أدائها لدورها كمرصد دولي للممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، واصلت جمع المعلومات من الدول الأطراف بشأن تنفيذ هذه الدول للفصل الثاني من الاتفاقية، كما واصلت تحديث الموقع الشبكي للفريق العامل المعني بجمع الفساد. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب دعم هذا العمل وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرات الهيئات المعنية بمكافحة الفساد. وواصلت الأمانة تعاونها الوثيق مع الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد.



وقدمت الدعم لعدة رابطات إقليمية لأجهزة مكافحة الفساد، خصوصاً في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية، وقدمت مساعدة محددة الهدف على الصعيد الوطني لأجهزة مكافحة الفساد في عشرة بلدان.

٤- وقدم المكتب المساعدة في شكل مختلف إلى عشر من الدول الأطراف في وضع أو تنقيح السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد أو وضع خطة لإصلاح السياسات العامة. وفيما يتعلق بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، دعم المكتب عدداً من المبادرات المختلفة، بما في ذلك صياغة أو تنقيح مدونات قواعد السلوك والقوانين المتعلقة بحرية المعلومات والأحكام المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات، من خلال العمل بالاشتراك مع المؤسسات العليا للمراجعة والتدقيق بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية موجهة للموظفين المعيّنين بالنزاهة والموظفين العموميين.

٥- وفيما يتعلق بحماية المبلّغين، أصبح المنتج المعرفي للمكتب، المعنون " *Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons* " (الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في مجال حماية المبلّغين) متاحاً الآن باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية. وعقدت ثلاثة مؤتمرات أو دورات في شكل حلقات عمل إقليمية بشأن حماية المبلّغين والشهود في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وشرق أفريقيا. وقدمت المساعدة على صياغة التشريعات ذات الصلة لأربع دول، بما يشمل تقديم تعليقات على مشاريع القوانين و/أو تنظيم حلقات عمل قطرية. وواصل المكتب الدعوة إلى توفير حماية أفضل للمبلّغين، بما في ذلك من خلال العمل جنباً إلى جنب مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد من أجل توفير التدريب بشأن هذه المسألة.

٦- وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب للدول الأطراف المساعدة التقنية والخبرات في مجال تنفيذ الاتفاقية من خلال أنشطة محدّدة الأهداف في مجال التشريعات وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما يشمل النظم الرقابية المتعلقة بالإفصاح عن الموجودات وتعارض المصالح، والاشتراء، وتعزيز دور البرلمانين في مكافحة الفساد. وأثبتت المنصات الإقليمية للتعميل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنها أداة فعالة في هذا الصدد.

٧- وواصل المكتب تعاونه مع المنظمة العالمية للبرلمانين المناهضين للفساد، من أجل تعزيز دور أعضاء البرلمان في مكافحة الفساد وتنظيم حلقات عمل مشتركة لفائدة أعضاء البرلمان في دولتين من الدول الأطراف.

٨- وعمل المكتب أيضاً مع جهات متعدّدة من أصحاب المصلحة بشأن منع الفساد في قطاع العدالة الجنائية. وواصل المكتب، بدعم من دولة قطر، تنفيذ برنامجه العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة. وجرى إعداد وتعميم مجموعة مواد تدريبية بشأن الأخلاقيات القضائية، تتألف من دورة للتعلّم الإلكتروني ودورة تدريبية موجهة ذاتياً وغير قائمة على الاتصال بالإنترنت ودليل للمدرّبين، استناداً إلى مبادئ بانغالور. ويستخدم ما يزيد على ٤٠ ولاية قضائية هذه الأداة الآن في أنشطتها الوطنية للتدريب. وهذه الموارد متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية والبرتغالية والروسية والإسبانية.

٩- وقُدِّمت المساعدة التقنية على الصعيد الوطني إلى السلطات القضائية في كوت ديفوار وكابو فيردي وهاييتي وإكوادور. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب مبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز النزاهة ومنع الفساد في أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة والجمارك وسلطات مراقبة الحدود وخدمات السجون. وواصل المكتب، بالشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الشفافية الدولية، تنفيذ مشروع "تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد مسارات تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبية وغرب أفريقيا (مشروع "كريمجست").

١٠- وواصل المكتب تشجيع الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، بما في ذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشباب، على المشاركة في العمل على منع الفساد. ومن أجل تعزيز قدرة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، نُظِّمت مناقشة مائدة مستديرة مع المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا الاجتماعية لمناقشة إعداد منصة للبيانات المفتوحة الخاصة بمكافحة الفساد.

١١- وواصل المكتب الاضطلاع بدوره القيادي في المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، التي تسعى إلى تشجيع البحث والتعليم في مجال مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي. وأشركت هذه المبادرة بنشاط أكثر من ٤٠٠ جامعة في أنشطتها، وأعدت أداة تعليمية شاملة لمكافحة الفساد، وهي "قائمة موارد المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد" التي تحتوي على أكثر من ١٨٠٠ من المقالات والمنشورات والورقات البحثية المتصلة بالفساد والتي يمكن أن تستخدمها الجامعات في برامجها الحالية. وهناك مورد رئيسي مرتبط بالمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد وهو المقرر الجامعي النموذجي لتدريس الاتفاقية، الذي أعدّه المكتب وأتاحه عبر الإنترنت مجاناً باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. وتهدف مبادرة التعليم من أجل العدالة، التي تمثل أحد مكونات البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، إلى إرساء ثقافة الامتثال للقانون بين الأطفال والشباب من خلال توفير مواد تعليمية مناسبة لكل فئة عمرية حول المواضيع المتعلقة بالعدالة الجنائية ومنع الجريمة ودمج تلك المواد في المناهج التعليمية للمستويات التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية.

١٢- وواصل المكتب تعهد وتحديث الموقع الشبكي لبوابة "تراك"، فضلاً عن إعداد منتجات معرفية لفائدة الممارسين.

١٣- كما شرع المكتب في أعمال مكافحة الفساد في مجالات اكتسبت اعترافاً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، مثل الفساد في الرياضة والفساد المرتبط بالجرائم البيئية والجرائم ضد الأحياء البرية.

١٤- وعلى الصعيدين القطري والإقليمي، واصل المكتب الاعتماد بقوة على شبكته المكونة من المستشارين الميدانيين المتخصصين في مكافحة الفساد من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية. ولا تزال المساعدة التي تقدمها هذه الشبكة ذات أهمية حاسمة في دعم الدول الأطراف على نحو فعال. ويعمل المستشارون بتعاون وثيق مع الخبراء المتدربين من مقر المكتب وشبكة المكاتب الميدانية. ويتاح إنجاز الأعمال التي يضطلع بها المكتب في مجال المساعدة التقنية من خلال مشاريع عالمية مختلفة تتلقى دعماً مالياً من جهات مانحة مختلفة.

١٥- وأبلغت إحدى المتكلمات عن مبادرات التوعية بالفساد التي يقوم بها بلدها من أجل تعزيز مشاركة المجتمع في مكافحة الفساد.

باء- توصيات أخرى

١٦- استهلّت الرئيسة المناقشة المواضيعية في إطار هذا البند الذي تعترّم الأمانة تقديم عرض شفوي محدّث بشأنه.

١٧- وأدلى ممثل للأمانة بكلمة استهلاكية أشار فيها إلى الحاجة المتزايدة إلى المساعدة التقنية، وقدّم تفاصيل عن الأدوات والموارد التي استحدثت من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، مُركّزا أيضا على بعض التحديات التي تواجه هذه العملية. وأبلغ الفريق بأن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال آلية استعراض التنفيذ وعلى أساس كل حالة على حدة لُبّيت على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري بالاستعانة بالخبرات الفنية الموجودة في مقر المكتب، وشبكة المكتب للمستشارين الإقليميين المعنيين بمكافحة الفساد، والمكاتب الإقليمية والقُطرية. ومن التحديات التي تواجه تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية عدم توفر ما يكفي من الموارد اللازمة للاستجابة لمعدل الطلب وتوسيع نطاق شبكة المكتب للمستشارين الإقليميين المعنيين بمكافحة الفساد لضمان التغطية العالمية.

١٨- وخلال حلقة النقاش، وصفت المناظرة من ميانمار الجهود التي يضطلع بها بلدها من أجل تعزيز الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية القائمة، وأشارت إلى التقدّم المحرز في إنشاء لجنة مكافحة الفساد واعتماد وتنقيح الولاية التشريعية للجنة، والخطوات المتخذة لتعزيز قدرة عملها. وأوضحت أنّ ولاية اللجنة صيغت وعززت استجابةً للتوصيات التي تلقتها ميانمار خلال الدورة الأولى لاستعراض تنفيذها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقدّمت المناظرة أيضا معلومات مفصلة بشأن المساعدة التقنية المقدمة من المكتب وشركاء التنمية الآخرين بهدف مساعدة ميانمار على المشاركة بفعالية في آلية استعراض التنفيذ والاستجابة للتوصيات الصادرة عن الاستعراض. وتضمّن الدعم توفير المساعدة في سن التشريعات، وتحديد الأولويات السياسية، وتصميم وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد وكشفه ومقاضاة مرتكبيه بوسائل منها بناء القدرات في مجال التحقيقات المالية. وأشارت على وجه الخصوص إلى دعم المكتب لجهود ميانمار الرامية إلى تعزيز التحقيق بشأن النزاهة، وتنظيم معسكرات للشباب حول النزاهة، وإنشاء وحدات منع الفساد في ٢٠ وزارة على المستوى المحلي.

١٩- وأشارت المناظرة من اللجنة الأولمبية الدولية إلى الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة من أجل مكافحة الفساد في الرياضة. وشددت على ضرورة أن تكون الرياضة ذات مصداقية وخالية من الفساد حتى تتسنى الاستفادة منها كوسيلة فعالة لتعزيز السلام والإدماج الاجتماعي. وشددت على الوضع الخاص للمنظمات الرياضية الذي كثيرا ما ينطوي على علاقات معقدة بين القطاعين العام والخاص. وذكرت كذلك أنّ لجنة الأخلاقيات التابعة للجنة الأولمبية الدولية مسؤولة عن الإشراف على الأخلاقيات داخل المنظمة، وهي نموذج يحتذى به للحركة الأولمبية ككل. وأوضحت أيضا كيفية مساهمة اللجنة الأولمبية الدولية في تعزيز الحوكمة الرشيدة في الاتحادات

الرياضية الوطنية. وأبلغت الفريق كذلك بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة لدعم النزاهة في المجال الرياضي ومنع التلاعب في المسابقات الرياضية، وشددت بصورة خاصة على المبادرات المشتركة مع المكتب، ومنها الدليل الذي صدر مؤخراً بعنوان *Reporting Mechanisms in Sport: Practical Guide for Development and Implementation* (آليات الإبلاغ في المجال الرياضي: الدليل العملي لوضعها وتنفيذها)، وإنشاء وتفعيل الشراكة الدولية لمكافحة الفساد في مجال الرياضة.

٢٠- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، قدم متكلم من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد استعراضاً لعمل الأكاديمية ودعمها للدول الأطراف المختلفة في تنفيذ الاتفاقية، وتصميم وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد، وبناء قدرات الممارسين والمؤسسات.